مفلسا وعند المحال له رهن بالمال لغير المحال عليه بان استعار المحال عليه من اجنبي عينا فرهنه عند المحال له او رهن رجل عند المحال له رهنا بالمال لغيره او جعل المحال له مسلطا على بيعه او جعله مسلطا على بيعه ثم مات المحال عليه مفلسا او لم يمت بالا يعود الدين الى ذمة المحيل بخلاف الموت والمحال عليه مفلسا والمال لغير فانه لا يعود الدين الى ذمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل دين على المحال عليه فالى المحال عليه مال الحوالة دون المحيل والمحال عليه عن دين الطالب وان لم يكن للمحيل دين على المحال عليه رجع المحال عليه بذلك على المحيل لانه قضى دينه بامره فيرجع بذلك عليه والحوالة المقيدة صورتان يكون للمحيل دين على المحال عليه من وديعة او عقار او عليه دين فقال احلتك الطالب عليك بالالف التي لي عليك على ان تؤديها من المال الذي لك عليه واذا قبل المحال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت الحوالة مقيدة بالالف التي له على المحال عليه فمات المحال عليه مفلسا او جحد المحال عليه الحوالة وحلف وله بينة للمحيل ولا للمحال له بينة على الحوالة وعاد دين الطالب على المحيل وكذا اذا افلس القاضي المحال عليه عندها وان كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحال عليه وهلكت الوديعة او استحقت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل وان كانت الحوالة مقيدة بغصب كانت عند المحال عليه فاستحق الغصب بطلت الحوالة وان هلك الغصب لا تبطل الحوالة الا اذا كان فيه وفاء بمال الحوالة ويكون القرار فيما سماه الغصب وما دام المال الذي يقيد به الحوالة قائما لا يكون للمحيل ان يأخذ دينه ولا يأمر من المحال عليه دينا على المحال عليه لان ذلك لما صار مشغولا بمال الحوالة وان كانت الحوالة مطلقة وللمحيل على المحال عليه دين ليس من جنسه كان للمحيل ان يأخذ دينه او عينه من المحال عليه لو كانت الحوالة مقيدة بعين عند المحال على المحال عليه ثم انفسخ بيع عند المحال بخيار رؤية او شرط او عيب قبل القبض او بعده بقضاء قاض او هلك المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحال عليه ولا تبطل الحوالة استحسانا وان استحق المبيع بطلت الحوالة قياسا واستحسانا في رواية الاصل من الكفالة وكذا لو هلك ليوفاء الدين

ثم

ثم احال عليه غريما له عند رجل بدين الكتابة ثم مات المولى يعتق امر المولى وتبطل الكتابة ولا تبطل الحوالة استحسانا ولو كانت الحوالة بالقيمة كانت للمحيل على المحال عليه ثم المحال له ابرأ المحال عليه من مال الحوالة برئ المحيل والمحال عليه من دين المحال له المحيل بالحوالة والمحال عليه بالابراء يرجع المحيل بدينه على المحال عليه ولو وهب المحال له مال الحوالة للمحال عليه فجحد الهبة وبطل ما كان للمحيل على المحال عليه ولا يكون للمحيل ان يرجع بدينه على المحال عليه ولو كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحال عليه فتوى المحال فدفع المحال عليه الوديعة الى المحال له برئت المحيل وعليه ديون كثيرة لا يفي الوديع شيء الغرماء المحيل ولا يسلم الوديعة للمحال له بل تكون بينه وبين غرماء المحيل بالحصص ولو ان المحال عليه امسك الوديعة لنفسه وقضى دين المحال له من مال نفسه كانت الوديعة له وليس عليه شيء استحسانا ولو ان صاحب الدين احال رجلا بدينه على رجل بغير امر المديون على ان يكون المديون بريا جاز فان مات المحال له فورثته المحال عليه او وهب المحال له المال من المحال عليه لا يرجع المحال عليه بشيء وان مات المحال له وورثه المديون كان للمديون الذي عليه اصل المال ان يرجع على المحال عليه لان المحال له كان له مطالبة المحال عليه فاستقال الى وارثه رجلا له على رجل الف درهم فاحال صاحب الدين رجلا على المديون بالالف التي له عليه فقبض المحال له المال من المحال عليه فقال المحيل للقابض ما كان لك علي شيء وامر برد القبض الى المحال عليه بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض ان كان لي عليك الف فاحلتني بها عليه فان القول قول المحال لان القابض يدعي عليه دينا وهو ينكر ولو كان المحال عليه ادى مال الحوالة وقال للمحيل ما كان لك علي شيء وقد قضيت دينك بامرك فان ارجع عليك وقال المحال لا بل كان لي عليك فان القول قول المحال عليه ولو كان المحال له غائبا او المال المحيل ان يقبض المال من المحال عليه وقال احلته وما كان لي دين قال ابو يوسف رحمه الله لا اقبل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)